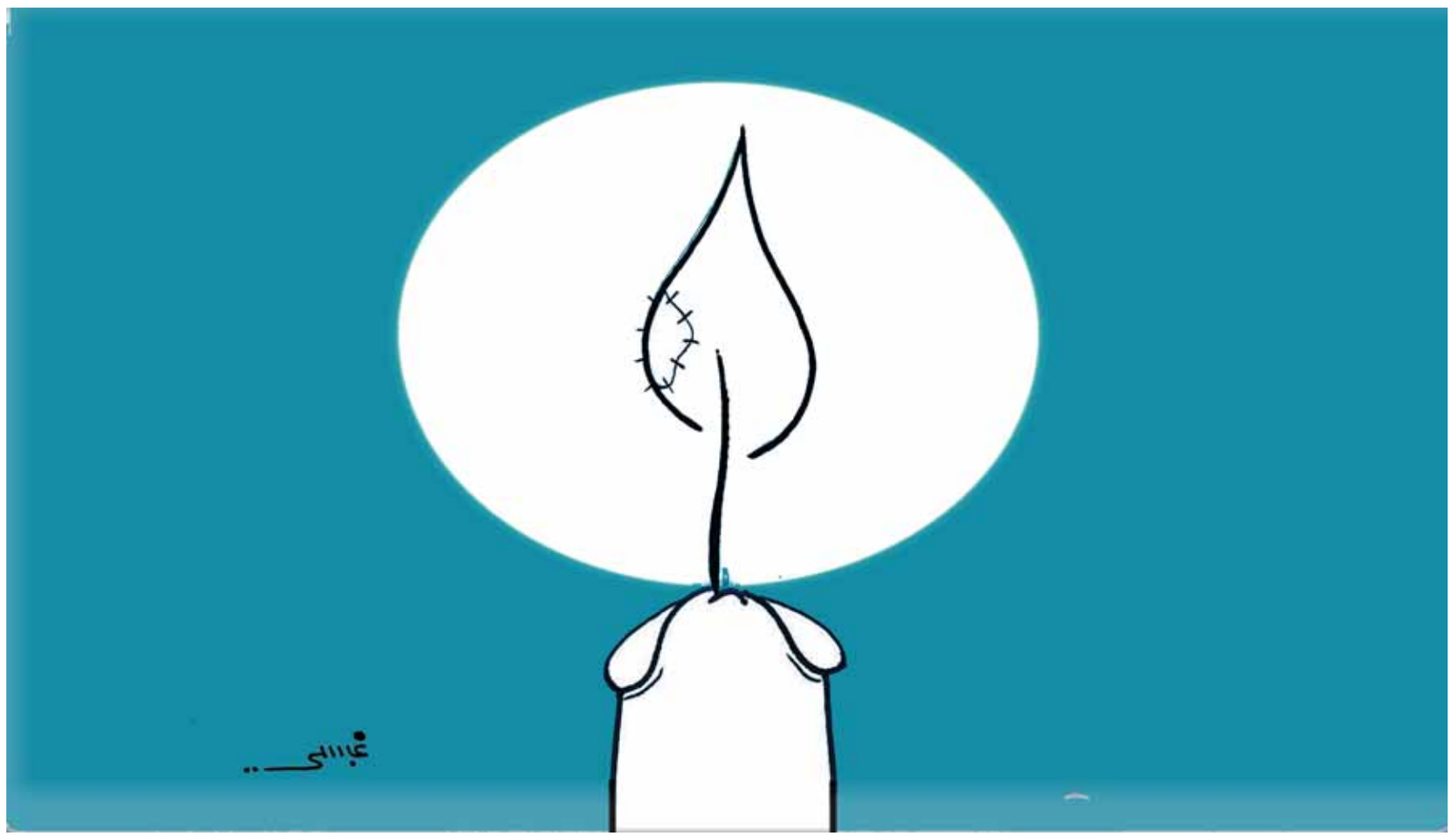

عبدالحليم سيف

ahalim_227@yahoo.com

ما فيش فائدة ...!!

" ما فيش فائدة يا صفية " ؛هذه العبارة القوية قالها الزعيم المصري العظيم سعد باشا زغلول ، لزوجته صفية زغلول ؛ عندما اشتد به المرض ؛وهو يعبر لها بأسى وحزن عن إحباطه ؛ حيال ما آلت إليه الأوضاع في أرض الكنانة ومحيطها العربي ؛ في أعقاب ثورة 1919 باعتبارها أول ثورة عربية ضد المستعمر الغربي ؛ رفعت راية الدولة المدنية الديمقراطية ؛ بيد أن أهدافها لم تتحقق بسبب سلوك وانتهازية النخب السياسية.

ومن المفارقات العجيبة ؛ أن ذات النخب عادت لتتذكر شعارات ثورة 19 في الثالث والعشرين من أغسطس 1927م، يوم ودع الشعب المصري وفي البلاد العربية الزعيم الكبير سعد زغلول إلى مثواه الأخير ؛وهو لا يدري أن عبارته تلك قد أصبحت مقولة شهيرة ؛يرددها العرب من خليجهم المحاصر بالأساطيل الغربية إلى محيطهم العائم بالبوارج الحربية، للتعبير عن سخطهم وإحباطهم من الأمراض السياسية ؛التي أصابت الجميع بنكبات ونوبات..لا حصر لها.

وإنه لمن سخرية القدر أيضا ،أن تتكرر عبارة زغلول في غير بلد ؛ خاصة بعد حدوث كل ثورة شعبية سلمية ؛أو حركة تصحيحية ،تبشر بعهد جديد قد عم الأرجاء ، فما إن يفرح الفرحون حتى تحل الطامة الكبرى يوم يفيق الحالمون من نشوة السكرة على نفس المشهد القديم ..فلا شيء يتغير ولا شيء يتحول .. التراجع هو التراجع ..والحال هو الحال.. والفساد هو الفساد .. والعنف هو العنف ..والتآمر هو التآمر.. والتبرير هو التبرير ..والعقلية هي العقلية.. والمكابرة هي المكابرة..واللعبة هي اللعبة.. والخطاب هو الخطاب..والإجرام هو الإجرام ..والعقدة هي العقدة.. والجهل هو الجهل ..والثقافة هي الثقافة .. والسلوك هو السلوك .. والوجوه هي الوجوه... حتى وإن اختلفت الأسماء وتبدلت الأماكن والرتب والأوصاف.

نعم إن استمرار التقاسم و المحاصصة بين أنصار وخصوم الثورات العربية ؛يعد الكابح لأي مسعى ينهي الأزمات ويحقق شعارات الثورات والهبات والانتفاضات ، فهنا وهناك أطراف تقاوم الإجماع الوطني ، ولديها الاستعداد للتحالف مع الشيطان ؛ولا تخجل من أن تهتف بشعارات الديمقراطية والحرية والكرامة والعزة والعدالة والانفتاح والشراكة ؛ من اجل إنقاذ الشعب المخطوف واستعادة الحقوق المسلوبة والحكم المغتصب(؟!).

إذاً.. ما فيش فائدة ترجى من نخب سياسية وعسكرية قبلية ودينية وثقافية وقضائية وبرلمانية وتجارية ودبلوماسية ، ولا ينبغي في أي ظرف من الظروف مهما كانت شدته المراهنة عليها وتسليم مصائر الشعوب والأوطان لها؛ فهذه النخبة العربية ؛التي وصفها احدهم بالنكبة ؛هي من تعيد اليوم ترتيب قواها وأوراقها ومشاريعها وحشد الأموال المنهوبة من الداخل مع المهربة من الخارج ،لإعادة إنتاج أنظمتها المنتمية لعصور الجاهلية !!

عبدالرحمن مراد

الزمن الجديد

أصبحنا نعيش زمناً جديداً تعدد فيه الواحد ليصبح أكثر من واحد، وتعددت فيه الكيانات لتصبح أكثر من كيان، وتبعاً لذلك التعدد في الواحد تعدد المفهوم ليصبح أكثر شمولاً وأكثر اتساعاً فضيق المفهوم وانحصاره لم يعد مقبولا في واقع يعيش نموذجاً ثقافيا منفتحا على الكون المعرفي وعلى الأبعاد الفلسفية للعولمة لذلك فالقول بالبقاء في النقاط المضيئة للماضي فناء وفناء مضاعف والذين واقعون تحت تأثير المتغيرات الجديدة لن تعفيهم هول اللحظة ودهشتها من التقاط الأنفاس والدخول في دائرة الوعي بالمتغير فالإيقاع أكثر سرعة ويسير بسرعة البرق ومواكبة ذلك الإيقاع لن يكون إلا بالتهيئة النفسية والثقافية والأخلاقية لضرورات الزمن المتسارع الجديد وحين ينغلق الفرد أو الجماعة أو الحزب في المحددات الثقافية والأخلاقية التي أنتجها الماضي فتلك المقدمة المنطقية ستكون هي الشعور بالاغتراب والشعور بالغياب كنتيجة منطقية في الزمن الآتي من بين غيوم الغيب.

فالثورات تحدث تبدلاً في شكل العلاقة بين الدولة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية وبين فرق وطوائف المجتمع، فالتبدل والتغيير من خاصية الثورات والهزات الاجتماعية العنيفة التي حدثت في دول ما يسمى بالربيع العربي، ولذلك لا تكف الأخبار في تناولاتها اليومية عن الحديث عن دول الربيع العربي، فالتدافع الذي يحدث هو صراع بين ماض يتشبث بالوجود وبين حاضر متبدل يرغب في الوجود ومثل ذلك التدافع من سنن الله في كونه ويحدث خوف الفساد وخوف الثبات وتبعاً لذلك التدافع تتمايز الناس الى جماعات وأحزاب ويحدث أن يطغى الأقوى ويستبد، والطغيان والاستبداد من طبائع المنتصر في أي تجمع بشري ولن تجد منه إلا الفنون التي تجهد في تكثيف موضوعها في صناعة حيوات وبحيث تجعل من فردية الفرد كلية فهي عن طريق الفن تعمل على زيادة الوعي باللحظة والوعي بالذات في إطار المجموع الوطني أول الإقليمي أو العالمي.

وبرز في الآونة الأخيرة الحديث عن التطورات الاجتماعية والثقافية وجدلية الاندماج الاجتماعي والاندماج السياسي للجماعات والأحزاب والطوائف، وما يزال العقل الاجتماعي والعقل الفلسفي.

يخوض في تفاصيل الحركة الاجتماعية التي تعيد إنتاج نفسها من خلال الاشتغال على التفكيك في البنى التقليدية وذلك بحثا عن وسائل مثلى لدعم ثقافة التسامح وقبول الآخر والاعتراف بوجوده والتعايش معه واحترام معتقداته وثقافته، ولعل البحث عن تلك العلاقات الشكلية بين مكونات المجتمع المختلفة والدولة وفق المفهوم الجديد الذي أفرزته وتعززه حركة المجتمع يقود إلى الحديث عن دمج كل الفرق والجماعات والأحزاب في إطار المفهوم الجامع الشامل الذي تستظله عبارة (المواطنة المتساوية).

ولعل إشباع مفهوم المواطنة تنظيراً وجدلاً وتكثيفا وتشريعا وممارسة هو الباب الذي نلج منه إلى البناء الصحيح في توطيد الروابط الاجتماعية والمشاركة في النشاط الاجتماعي المتنوع سياسياً واقتصاديا واجتماعياً وثقافيا وبحيث نصل إلى حقيقة الاستقرار والشعور بالوجود لكل أطياف المجتمع ومكونه العام فالتعدد ظاهرة محمودة تمنع الاستبداد وتحد من الطغيان من خلال التدافع الصامت الذي يحدث بين مؤسسات الدولة المختلفة وبين المؤسسات المدنية والذي يحدث بشكل غير مباشر وبصورة بينيه فالفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية يعمل على تفعيل خاصية التدافع الصامت من خلال المواجهة والاحتكاك بين السلطات فالسلطات الثلاث تحتك وتتضاد مع الآخر وبما يفضي إلى القول ان الدولة من خلال تعدد سلطاتها ستحد الدولة.

ذلك أن السلطة في ظل التعدد والتنوع وفي ظل الأنظمة الديمقراطية الحديثة لها شكلان شكل داخل الدولة والآخر خارجها، فالسلطة داخل الدولة كما يرى ذلك فقهاء القانون هي للقانون، فالدولة تكون طرفا دستوريا محايدا ومسؤولو الصف الأول لن يكونوا إلا مواطنين ترتبط سلطتهم بالقانون والفترة الزمنية التي ينص عليها الدستور وبحيث لن يكون بوسع أي جماعة أو حزب أو طائفة أن يتجاوزوا ذلك السقف الزمني.

أما الشكل الذي خارج الدولة فيتمثل في إعادة توزيع السلطة والنفوذ بالطريقة التي تحفظ التوازن بين أدواتها القانونية والدستورية تعمل في منظومة واحدة لتحقيق مصالح السلطة الحاكمة ويصبح الوطن وثرواته ومواطنيه ملكا لها.

وطبقا لما سبق نذهب إلى القول أن ما يحدث في واقعنا هو عملية انتقالية وتبدل في المفهوم ومثل ذلك يضعنا في مواجهة زمن جديد يتوجب التفاعل مع متغيرات وظاهرة العامة.

تعمل حركة المجتمع على خلقها في لحظات التحول والتبدل.

كما قلنا آنفا في السياق ان المفهوم يتغير تبعا لما هو كائن من حركة وتغير وتبدل وتعدد فالوعي الاجتماعي كان في زمن ما قبل 2011م ضحية تعسف رسمي متعدد الجوانب والآليات عمل على إخضاع مشاعر الناس وعقولهم على التصور بأن مفهوم الدولة لا يتجاوز الهيمنة السياسية ومجموعة الرموز التي يخضعون لها كالرئيس والوزير والمحافظ والشيخ ولكنه ومن خلال ما نشهده من حركة بدأ يقرأ الفروق اللازمة بين مفهوم سلطة الدولة ودولة السلطة فالسلطة الدولة تعني أن جميع أجهزة الحكم فيها من مؤسسات ودستور وقوانين وقيادات تعمل في منظومة متكاملة لتحقيق الغايات الوطنية ودولة السلطة، فالسلطة تعني أن أجهزة الدولة ومؤسساتها وأدواتها القانونية والدستورية تعمل في منظومة واحدة لتحقيق مصالح السلطة الحاكمة ويصبح الوطن وثرواته ومواطنيه ملكا لها.

وطبقا لما سبق نذهب إلى القول أن ما يحدث في واقعنا هو عملية انتقالية وتبدل في المفهوم ومثل ذلك يضعنا في مواجهة زمن جديد يتوجب التفاعل مع متغيرات وظاهرة العامة.

حسين محمد ناصر

ساعدوها!!

أي حكومة في دول العالم ومنها حكومة بلادنا يرتبط مسألة وجودها واستمراريتها بمدى ما تحققه لمواطنيها من منجزات ومكاسب ينعكس مردودها على الوضع العام للبلاد وبدرجة أساسية الوضع المعيشي والأمني للمواطن وهذا هو مقياس النجاح أو الفشل عند التقييم الجاد والعلمي لأداء القائمين عليها.

وفي الفترة الماضية وحتى اليوم برزت كثير من الملاحظات والانتقادات لأداء حكومة بلادنا انطلقت من الرغبة في الحد من كثير من الاختلالات الأمنية والإدارية وغيرها من المنغصات والصعوبات وإيجاد سياسات وإجراءات جديدة تزيل السلبيات وترسخ الإيجابيات في الواقع وترسم ملامح غد مشرق جديد على أنقاض السائد السلبي المعرقل للتغيير وبناء الدولة الجديدة.

وأمام هذا الحال تبرز عدد من المقترحات نضعها أمام الأخ رئيس الحكومة فيما يتعلق بإجراءات التنظيم الإداري والفني المؤدية إلى تخفيف أعباء العجز المالي والصرفيات غير الهامة التي يشكو من تزايدها كثير من المراقبين ومنها:

وضع برامج وخطط تتماشى مع الظروف الجديدة تقرأ الواقع وستسترجع كل التقارير السنوية ونتائج الندوات التخصصية لمجالات الحياة المختلفة.

إنشاء هيئة داخلية في مجلس الوزراء تراجع باستمرار الأوضاع العامة في البلاد على كل المستويات والمجالات سلبا وإيجابا وتقدم مقترحاتها وخلاصة تقييماتها إلى رئيس الوزراء مشفوعة بمشاريع قرارات وتوصيات.

تعزيز الدور الرقابي لجهات الرقابة والحسابات والتفكير بإمكانية أن يصبح نشاطه علنيا عبر نشر تقاريره في الصحف الرسمية أولا بأول.

وأن يقتنع كل المسؤولين التنفيذيين وزارة ومحافظات مؤسسات ومديريات أن من مهامهم القيادية الأساسية لإسهام في تخفيض نسبة العجز المالي العام للدولة لا زيادة نسبة هذا العجز وذلك من خلال الاضلاع الجيد بمهامهم اليومية وإعطاء النموذج الممتاز في الأداء الحكومي والمحاربة ملموسة للفساد وجوانب القصور في مرافق عملهم بشكل يعكس نفسه على الموظف العادي ليبدأ في مسايرة هذا السلوك الجديد بسلوك منضبط للأنظمة والقوانين وتسهيل إجراءات خدمة المواطن دونما روتين أو أغراض شخصية.

الاستغناء عن البنود الهامشية في الموازنات أو على الأقل تقدير تخفيضها بنسبة 50% إذا لم يكن في هذا عرقلة حقيقية لتنفيذ مهام الوزارة المحافظة المرفق أو إرباك لنشاطها العام المرتبط بحركة التنمية.

ابتكار وسائل وأساليب حديثة وخاصة تلك المتعلقة بالرقابة على المال العام والاستفادة من تجارب دول العام التي حققت نجاحا طيبا في مكافحة الفساد المالي والإداري بالمناسبة لماذا لا نعيد تجربة الرقابة العمالية على الصرفيات التي كانت متبعة في الشطر الجنوبي وكذلك الرقابة الشعبية وأن يتم دراسة جدوى إنشائها من جديد؟

العمل على إيقاف عمليات التهريب أو الحد منها إن هذه المقترحات ليس جديدة بالتأكيد ولكن الجديد يكمن في مدى قناعة الجهات المسؤولة بالعمل بها وأمثالها وهذا لن يتحقق إلا متى ما وضع الجميع المصلحة العامة ومصلحة الوطن والمعالجات الجادة الحاسمة فوق كل مصالح ضيقة.

نعم تستطيع أن تكون الحكومة فاعلة إذا ما توفرت لديها النية الصادقة والعمل الدؤوب الحازم الذي لا نخشى أحداً بإجراءاته مهما كان هذا الأحد كبيرا أم صغيرا ومهما كان حجم النفوذ والاستقواء المضاد لطموحات المواطن.

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

لاتكونوا.. كأصحاب الفيل

يفترض ان تكون الأحزاب والجماعات المشاركة في العملية السياسية على قدر من المسؤولية الوطنية بعيدا عن إثارة الخلافات وتدشين الحروب والتسبب بتأجيل التعديلات الحكومية بشكل خاص والعملية الانتقالية بشكل عام.

وباليمني الفصيح الرئيس هادي من يسلي ومن يرضي اذا كان كل طرف لايريد إلا قوله وكل له اعتباراته الخاصة وأبجديات حزبه او جماعته التي لايمكن العدول عنها وكل يهدد بسحب البساط الوطني وعرقلة المشروع الانتقالي الذي تجاوز الكثير من التحديات حتى خرج بدولة اليمن الاتحادية واستعاد اليمن أنفاسه وتفاءل الناس ببداية عهد جديد.

يفترض ان يكون هناك ميثاق شرف سياسي يحتم على جميع الاطراف السياسية تغليب المصلحة الوطنية العامة على مصالحهم وآرائهم ويعتمد في اختيار المسؤولين في المناصب على معيار الكفاءة بشكل رئيسي بغض النظر عن الانتماء لكن الحاصل ان كل تغيير يحصل حتى لو كان جيدا والمسؤول مشهوداً له بالكفاءة يكون الرفض والاعتراض لأنه تبع الحزب الفلاني او الجماعة العلانية وهذه المقاييس بحد ذاتها كارثة وتجذر الخلافات والتقاسمات والتضادات داخل المؤسسة الحكومية.

ونحن نمضي إلى خيار الدولة الاتحادية والأقاليم يفترض الخروج من قوقع التقاسمات والمحسوبية وفلان محسوب على هذا وفلان محسوب على ذاك والشعب على من محسوب ؟!واليمن اين حسابه ؟!ضاع حساب اليمن والشعب بين حساباتكم فأي مستقبل يمكن ان تقدموه للأجيال اذا كنتم انتم لاتشعرون بعظمة المسؤولية الملقاة على عاتقكم للخروج بالبلد من قمقم الفوضى والفلتانات والازمات المتوالية عليه.

وضع الارباك ولي الذراع وحبتي وإلا الديك وشلوا بصوتي وإلا اخرجوا من بيتي هو حالة نرجسية وانتهازية لايوجد فيه ذرة من المسؤولية الوطنية والاحساس بمعاناة هذا الشعب الذي يحتضر فقرا وجوعا ومرضا وحروبا فاتقوا الله في وطنكم وفي أبناء بلدكم ويكفي الى هنا دعوا الرئيس يمضي في مشروع الدولة الاتحادية وكونوا له عونا فخير البلد سيكون للجميع والمقامرة والمغامرة بمستقبل البلد من اجل مصالح وقتيه هو ثقب سفينة اذا غرقت سيغرق الجميع ولن ينجو احد .

لاتكونوا كأصحاب الفيل فاليمن اكبر من تنهد اركانه واليمن سيبقى والجميع راحلون.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

الثورة
ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388